ترخيص رقم ١٠٩ / ١٩٨٧

الضياء
الداخلي
كانون الأول

إتحاد المؤسسات الإسلامية - لبنان
بيت الزكاة - لبنان جمعية الإنقاذ الإسلامية
وقف العمل الاجتماعي جمعية النهضة الإنسانية

يهنئون المسلمين عامة بحلول عيد الأضحى المبارك
وتتمنى لحجاج بيت الله الحرام حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً
وتسأل الله تعالى أن تعود هذه المناسبات بالأمن والأمان والاستقرار

ضناوي: انفجار بعبدا رسالة خطيرة الى الجيش ولبنان

في بيان للإنقاذ الإسلامية اللبنانية

- القراءة القانونية للدستور لا السياسية هي المخرج
- يستحيل على الحكومة الإستقالة لعدم وجود رئيس للجمهورية وهي الضمان لعدم فرط البلد
- عدم تعديل الدستور قبل الأعياد يمنع انتخاب العماد سليمان

صدر عن الدكتور محمد علي ضناوي رئيس الانقاذ الاسلامية اللبنانية ٢٠٠٧/١٢/١٢ ما يلي:

لو كانت الجهات المتحكمة بالاستحقاق الرئاسي على مستوى المسؤولية لكان هؤلاء أول من يقرّ للحكومة وجودها واستمرارها فهي اليوم الضمان الأكبر لعدم فرط البلد بما باتت تمثله من قدرة على تسيير مهام رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية بآن واحد.

وأضاف (إننا إذ نستغرب ونستهجن مواقف كل من ينادي باستقالة الحكومة فتلك المواقف هي التي تدفع لبنان إلى الفراغ الرهيب والكامل. نتساءل على افتراض أن الحكومة قررت الاستقالة فمن تقدمها؟ ولمن تؤول صلاحيات الحكومة ومهام رئيس الجمهورية في هذه الفترة الصعبة والممتدة حتى لحظة انتخاب الرئيس العتيد؟ ونتساءل أيضاً كيف للفريق الرافض أن يطالب بتطبيق مواد في الدستور كصلاحيات رئيس مجلس النواب مثلا ويحتج بمقدمة الدستور تعنتاً ؟ بينما يمارس هذا الفريق رفضه لتطبيق مواد أخرى ومنها وجود حكومة تمثل السلطة التنفيذية والدستور ومهام رئيس الجمهورية).

وأضاف (إن الدستور هو وحده واجب التطبيق وانّ قراءة الدستور بروح وطنية وقانونية هي المخرج الوحيد للبنان اليوم توصلاً الى انتخاب الرئيس العتيد... أما القراءة السياسية ضمن المصالح الحزبية فهي التي تتلاعب بمصير البلاد والعباد وتفتح الأبواب على الشر المستطير).

وأضاف (في أول العام القادم تنتهي الدورة العادية لمجلس النواب مما يجعل انعقاد المجلس قبل نصف آذار لتعديل الدستور مثلاً مستحيلا لأن فتح دورة استثنائية للمجلس يحتاج إلى مرسوم ، وهذا المرسوم يمكن أن تصدره الحكومة وتوقعه باسم رئيس الجمهورية وكالة غير أن رئيس المجلس النيابي يعلن استمراره برفض استلام أي مرسوم أو قرار تصدره الحكومة الحالية ويرفض التعاون معها. ألا يعني ذلك قفل باب التعديل ومنع العماد سليمان من انتخابه رئيسا للجمهورية اما انتخاب سواه فممكن اذ إن الزمن الانتخابي لرئيس الجمهورية دستورياً مفتوح وهو في حالة انعقاد دائم).

أصدر الدكتور محمد علي ضناوي رئيس الانقاذ الاسلامية اللبنانية ٢٠٠٧/١٢/١٢ البيان التالي:

ان الانفجار المجرم الذي شهدته بعبدا اليوم وأودى بحياة العميد فرنسوا الحاج ومجموعة من رفاقه والمدنيين هي رسالة الى المؤسسة العسكرية والى لبنان بأسره.

إننا إذ ندين ونشجب هذه الجريمة النكراء بامستهدافاتها المختلفة ندعو الى اعتبار شهداء الجيش ولبنان خاصة في هذا اليوم الأسود لحمة واجبة بين فرقاء البلد فيتداعون لوضع حل فوري يمنع تدهور الوضع ويخرج لبنان من النفق الذي وضعوه فيه وذلك بتعديل الدستور قبل الأعياد وانتخاب العماد سليمان رئيساً.

وأضاف (نقدم أشد التعازي لقائد الجيش العماد سليمان ولسائر من سقط مضرجاً بدمه وإلى عائلات الشهداء مع طلب الشفاء العاجل للجرحى وهكذا ينضم الى سلسلة شهداء لبنان وتتعزز هذه السلسلة شموخاً.

إجماع اللبنانيين على العماد سليمان يجيز تعديل الدستور
نناشد حزب الله والعماد عون إخراج البلد من عنق الزجاجة

صدر عن الدكتور محمد علي ضناوي رئيس الإنقاذ الإسلامية اللبنانية البيان التالي:

١ــ إن شبه الإجماع الرسمي والشعبي غير المسبوق، والمعقود للعماد ميشال سليمان قائد الجيش من شأنه ان يغطي كل الإشكالات ،كما ويكشف مدى احترام اللبنانيين لشخصه ومناقبياته كما يكشف ضيقهم وخوفهم على مصير البلاد من فرغ المخيف.

٢ــ يصر اللبنانيون على ممثليهم في المجلس النيابي أن يضعوا التعديل

وفق آليات الدستور وملخصها أن على الحكومة مناقشة التعديل وإقراره أصالة بعد إقراره مبدئياً في المجلس النيابي بعد تقديمه من عشر نواب ،ثم عليها أن تأمر الحكومة بنشره وكالة عن رئيس الجمهورية بعد فراغ سدته. وهنا لا بد من الترحيب بالوزراء المستقيلين حضور جلسة الإقرار في مجلس الوزراء إن فعلوا فمصلحة الوطن مفرق اية إشكالات.

٣ــ لا يجوز دستورا ولا مصلحة، مهما تكن الاعتبارات أن تضع فئة من المعارضة العقبات غير الميثاقية وغير

الشرعية وغير الدستورية في طريق انتخاب العماد سليمان فهي لتكبيل يده في الحكم وتمنعه من ممارسة حقه في أن يكون حكما ورمزا لوحدة البلاد.

٤ــ نطالب جميع الذين يضادون التعديل وفقا للدستور أن ينتهوا من تجاذباتهم ومن لعبة شد الحبال فان ذلك يصب في خدمة الفراغ في المؤسسات الدستورية خلافا للطائف وللدستور وإجماع اللبنانيين الأمر الذي يضع مصير البلد وأهله في مواجهة العواصف المحلية والإقليمية و(الشر المستطير) فمن يعرقل التعديل يتحمل المسؤولية كاملة امام الله والتاريخ .

٥ــ إننا نناشد العماد عون أن يخرج من خلفيته ومقولاته التي انطلق منها عشية إقرار الطائف عام ١٩٨٩ عندما رفض الجنرال الطائف ودستوره ويعني استمراره اليوم، وسط الأزمة الرهيبة والصعبة التي يعيشها لبنان، في محاصرة الطائف، انقلاباً على وحدة البلاد ومصالحه العليا فضلا عن مطالبته بما لا حق له فيه من الاختيار المسبق، وقبل انتخاب رئيس الجمهورية، لسلة من المعادلات والمطالب إلى ما هنالك من أحلام غير وردية وهي لن تكون في النهاية إلا أشواكا تدمي لبنان واللبنانيين وتفتح أبواب الخارج أكثر مما هي مفتوحة اليوم وهي ستلحق الضرر بمطلقها اكثر من غيره وان كان بقية اللبنانيين سيتضررون أيضا في الوقت نفسه، من هنا فإننا نناشد الجنرال عون ومن يرى رأيه في اي من احزاب وتكتلات المعارضة بما فيهم حزب الله ان يتنبهوا إلى المخاطر وان يتجاوبوا لإجراء الاستحقاق الرئاسي المتيسر بانتخاب العماد سليمان رئيسا للجمهورية.

ضناوي: ندعو إلى انتخابات رئاسية عاجلة ونقل صلاحيات الرئيس إلى مجلس الوزراء دستوري بامتياز
ونهيب بالجيش وقوى الأمن منع أي انهيار أو توتير أو تحريض على الاقتتال

أدلى الدكتور محمد علي ضناوي رئيس الإنقاذ الإسلامية اللبنانية بعد اجتماع لها بالبيان التالي:

١ــ إن الرئاسة الأولى هي رئاسة لجمهورية لبنان وليست رئاسة لطائفة وحدها ومن هنا فإن اللبنانيين جميعا يشعرون بالألم والأسى والقلق لتعطيل الاستحقاق الرئاسي والذي جاء بسبب الصراع الحاد بين الزعامات المارونية ويطالبون بقوة إجراء الانتخاب بالتوافق أو بالديمقراطية وبأقصى سرعة ممكنة.

٢ــ نستغرب بشده كيف أن البعض يعلن أن الحكومة قد اغتصبت سلطة رئاسة الجمهورية بتطبيقها أحكام المادة /٦٢/ بنقل صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء مجتمعاً في حين أن هذا البعض نفسه يعلن صبح مساء تمسكه بالدستور وحرصه عليه مع علمه الأكيد أن هذا الانتقال دستوري بامتياز ويأتي لمنع أي فراغ في الرئاسة الأولى وقد نص على ذلك الدستور بوضوح شديد.

٣ــ إن المعترضين على تطبيق المادة ٦٢ من الدستور لم يعلنوا في الطائف ولا في المجلس النيابي الذي أصدر الدستور ولا طيلة جمهوريتي الهراوي ولحود أن هذه المادة (٦٢) من الدستور غير ميثاقية ويجب إلغاؤها او استبدالها وبالتالي لا يحق لهم اليوم أن يهاجموا الحكومة ورئيسها، وهي التي تضم ١٠ وزراء مسيحيين من أصل ١٧، هو عدد الحكومة الحالي، ويهولون بالويل والثبور وعظائم الأمور وسط تهديدات يخشى معها اغتيال لوزير أو أكثر ليدفعوا البلاد إلى الفراغ الحقيقي وربما إلى توتير أمني خطير.

٤ــ نثمن عاليا حكمة الرئيس فؤاد السنيورة في زيارته الفورية للبطريرك صفير بعد شغور السدة الرئاسية وإعلامه برغبته ورغبة الحكومة واللبنانيين إنهاء الفترة الانتقالية بأسرع ما يمكن وحصره ممارسة دور الرئيس في الحد الأدنى الواجب والممكن الذي تحتاجه البلاد والعباد.

٥ــ نتوقف ملياً عند قلق البطريرك صفير من أن ينزلق لبنان إلى الفوضى والاقتتال كما نستهجن قول ميشال عون ان الرابية هي المرجع لا بكركي ونهيب بالجيش وقوى الأمن الداخلي وسائر الأجهزة الأمنية مضاعفة الجهود لمنع أية فوضى أمنية وحماية لبنان وإخراج اللبنانيين من المخاطر التي باتت تحيط بهم من كل جانب.

خريطة طريق لتعديل الدستور بعد فراغ سدة رئاسة الجمهورية

للدكتور محمد علي ضناوي

بعد أن انبطت صلاحيات رئيس الجمهورية بمجلس الوزراء سندا للمادة ٦٢ من الدستور غدا هذا المجلس يمارس دورين متممين لبعضهما: صلاحيات الرئيس الاول وكالةً وصلاحيات مجلس الوزراء أصالةً.

ولما كان تعديل الدستور، فيما هو مطروح اليوم، يتعلق بالمادة ٤٩ الفقرة المعدلة سبع مرات ليتمكن النواب من انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية، بات البحث الجدي في أمر التعديل واجباً وطنياً بامتياز، لتبيُّن أسرع الاليات وأوزنها، وهي دون تردد، كما أوردها الدستور أن يطلب رئيس الجمهورية من مجلس الوزراء وضع مشروع قانون للتعديل وارساله الى مجلس الوزراء. غير ان الآلية لتطبيق ذلك في ظل شغور سدة الرئاسة تدفعنا الى ايجاد خريطة طريق هي التالية:

يقوم مجلس الوزراء الحالي بوصفه وكيلاً عن رئيس الجمهورية بتوقيع إحالة على مجلس الوزراء، أي على نفسه، يطلب فيها التعديل المطلوب.

يجتمع مجلس الوزراء أصالة ليقر هذا التعديل بأكثرية الثلثين ممن يتألف منهم المجلس قانونا وبحيل المشروع على رئيس المجلس النيابي موقعا وكالة وأصالة.

وعلى رئيس المجلس النيابي، فور تسلمه مشروع القانون بالتعديل الموقع أصالة ووكالة، ان يدعو المجلس النيابي لجلسة إشتراعية. والمجلس اليوم في عقد عادي فيمكنه الاجتماع لإقرار قوانين ومنها قانون دستوري بالتعديل.

يدرس المجلس المشروع ويقر التعديل. ثم يُرسل القانون الى مجلس الوزراء بوصفه وكيلاً مفوضاً في صلاحيات رئيس الجمهورية لينشره وفق منطوق قانون التعديل مع توقيع رئيس الحكومة.

ثم يدعى مجلس النواب للانتخاب.

إنّ نظرية الاوضاع الاستثنائية وقواعد الوكالة تسودان مثل هذا الموضوع المهم، والبلاد اليوم تمر في ظروف خطيرة، وهو موضوع غير مسبوق. إذ انها المرة الأولى التي تعيش البلاد الاستحقاق وتشغر فيه سدة الرئاسة الأمر الذي دعا الدستوريين الى لانقاذ البلاد والديمقراطية فيها.

ان هذا الحل بخريطة الطريق هو الأسرع والأضمن وهو أفضل من تقديم عريضة موقعة من عشرة نواب ترفع الى رئيس المجلس النيابي فإلى الحكومة لتضع مشروع قانون التعديل وبعد وضعه ترسله بعد اقراره من قبلها موقعاً من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء الى المجلس النيابي ليقوم هذا المجلس باقرار التعديل ثم بعد ذلك ينشره رئيس الجمهورية بتوقيعه وتوقيع رئيس مجلس الوزراء وهي آلية طويلة خاصة وان صلاحيات رئيس الجمهورية اليوم مناطة بمجلس الوزراء مجتمعا.

بمعنى آخر ان اقتراح عشرة نواب بمطلب التعديل الى المجلس النيابي سيصطدم في النهاية بوجوب نشره من رئيس الجمهورية أي إنّ مشروع قانون التعديل يحتاج الى توقيع من يقوم بمهام رئيس الجمهورية وكالةً وهو مجلس الوزراء. فلماذا لا تختصر الطريق ويطلب مجلس الوزراء وكالةً عن رئيس الجمهورية وأصالةً عن نفسه الى المجلس النيابي درس مشروع قانون تعديلي خاصة وانّ كل المؤشرات تضغط لشغور السدة الرئاسية ولإنهاء وكالة مجلس الوزراء مجتمعاً بمهام الرئيس ؟! تقول هذا والبلاد باتت على علم ان أكثريتها النيابية قد أجمعت على انتخاب العماد سليمان وانضمت إليها ، بإعلان رسمي، مجموعات مهمة من نواب المعارضة للمشاركة في انتخاب قائد الجيش رئيسا للجمهورية مما يعني ان أكثرية الثلثين للتعديل ولاعلان الفوز في الدورة الأولى أصبحت مؤمنة ومضمونة.

غير أننا هنا نستدرك ونقول انّ العريضة باقتراح التعديل من عشرة نواب يمكن ان تكون بآلية مختصرة وذلك اذا ما اشترط التعديل شموله تطبيق صلاحية رئيس الجمهورية في المادة ٥٦ المتعلقة بنشر القوانين فينص مشروع القانون المقترح بالعريضة النص على انه استثناء ولمرة واحدة تعلق المادة ٥٦ وان القانون المقرّ يعتبر نافذاً بمجرد تطبيقه في لدى مجلس الوزراء وهذا ما يفرض تعديل المادة ٤٩ والمادة ٥٦ المتعلقة بنشر القوانين.

فهل ترى البلاد الضوء الأخضر في نهاية النفق؟؟

• محامو رئيس الاتحاد الاسلامية اللبنانية ارسل هذا المقال الى رئيس المجلس اللبناني الاستاذ نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء الاستاذ فؤاد السنيورة ورئيس الأكثرية النيابية الشيخ سعد الحريري والاستاذ روبير غانم رئيس لجنة تحديث القوانين وقائد الجيش العماد ميشال سليمان.

◄ في ذكرى اليوم الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة

في الوقت الذي تشهد فيه دولة الإمارات ذكرى يومها الوطني السادس والثلاثين يشعر العرب في كل مكان وبخاصة في لبنان بأن هذا اليوم هو يومهم أيضا. فدولة الإمارات بالنسبة للبنانيين هي دولة شقيقة في كل ما تتضمنه هذه الكلمة من معان وظلال. فهي قد فتحت جميع بلادها للبنانيين واحتضنتهم بغض النظر عن مذاهب دينية أو طائفية وهكذا نجد العديد من لبنان وهم في مراكز عالية في الإدارة والتدريس والمهن والشركات والمقاولات.

بعد أن حرر لبنان جنوبه المحتل وخرجت إسرائيل كانت الإمارات سباقة وأخذت على عاتقها اخطر حمل لإعادة الأمن إلى الأرض فكانت أن تسلمت، عن جدارة، عالم القنابل المزروعة أو تلك التي أسقطها الطيران المعادي بكثافة كبيرة تكاد تكون بقوة تفجيرية تلامس حدود عدة قنابل ذرية.

وهكذا نجد دولة الإمارات في خضم حرب تموز منشئة لجسر جوي وبري أيضا لنقل كثير من المواد الغذائية والخيم والأغطية والمواد الطبية وسيارات الإسعاف كما أخذت على عاتقها بناء وتأهيل العديد من المدارس والتجمعات السكنية وأيضا دعمت البنك المركزي بوديعة لاقتة وساهمت بتعويض المتضررين.

وفي حرب البارد وقد كانت ، بالنسبة للجميع، حربا صعبة بامتياز لوجود المدنيين الأبرياء في المخيم وعندما خرجوا منه تحولوا إلى لاجئين مذكورين مرة ثانية فكانت دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان أيضا مقدامة في عملها الإنساني والخيري تكفكف الدمع الثخين وتمسح آلام المعذبين.

وفوق هذا كله كان للمبادرة الاماراتية في إنشاء المؤسسات الثقافية ودعم المستشفيات واحتضان بناء المدارس والجامعات أكبر الأثر في بلسمة جراح اللبنانيين ومجتمعهم الأهلي والرسمي وبخاصة ما تقوم به مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية وما ينتظر أن تقوم به أيضا مؤسسة خليفة بن زايد الخيرية ضمن روزنامتها الجديدة وأعمالها التي ستكون كبيرة تتلاءم مع تطلعات صاحبها الشيخ خليفة رئيس دولة الإمارات وسائر شيوخ الإمارات وتجارها ومؤسساتها وشعبها الابي الطيب.

ومثلها أيضا مؤسسة سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الامارات ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي وهي التي اطلقها سموه بموازنة عشرة مليار دولار لإطلاق مجموعة أعمال ثقافية وحضارية وبرامج لتطوير الرصيد المعرفي.

ولا يقل من اهداف تلك المؤسسات ما تقدمه به دولة الإمارات من رعاية أعدادا مهمة من الأيتام المنتشرين في لبنان عبر جمعيتها الوطنية الهلال الأخضر وما تقدمه من عون ومساعدة لآلاف الأسر الفقيرة المحتاجة سواء في المناسبات الخيرية كرمضان أو البسة العيد أو الأضاحي.

ولن ننسى ونحن ازاء ذكراها الوطنية من التنويه بجهود الشركات والمحسنين من أفراد الشعب الإماراتي فهؤلاء قدوة الإحسان ورمز للعطاء ولن يبخلوا بأي غال ونفيس لترجمة مشاعر الحب والأخوة بينهم وبين العرب والمسلمين.

إن كنا قد قدمنا بعض الصور الحية الخيرية والثقافية الطبية الا انه يبقى غيضاً من فيض وذلك لا يجيز لنا إغفال شأن السياسة الحكيمة التي تنتهجها الإمارات خدمة لقضايا العرب والمسلمين وأولها قضية فلسطين ومسألة العراق واليوم قضية لبنان، ولن عددنا مختلف القضايا التي تشغل بال العرب والمسلمين في مختلف أصقاعهم فسنجد للإمارات الدور القائد والرائد والداعم والحاضن والموجه، من باكستان شرقاً إلى الصومال غرباً ولن نعدد...

لعمري تلك صور مشهودة في ذاكرتنا نحن اللبنانيين والعرب والمسلمين في كل مكان تعززها دوماً خصال رائدة لشعب الإمارات رئيسا وشيوخا وحكومة وشركات ومؤسسات وأفراداً وتجليها ممارسات حضارية ونهضة عمرانية وتألق كبير في مختلف الميادين الأمر الذي أضفى على دولة الامارات بريقاً تهفو اليه النفوس وتتطلع اليه الأفئدة ، وتشد اليه الأقلام مع دعاء عريض أن يحميها من كل فتنة هوجاء ومن كل أذية بلهاء ومن كل طامع غشاش وغدار.

على أثر ما حدث في منطقة أبي سمراء
ان لغة السلاح باتت مرفوضة من الشارع الطرابلسي خاصة ومن الشارع اللبناني عامة

فوجئت طرابلس وعلى الأخص منطقة ابي سمراء بما جرى من اعتداء وعدوان ادى الى ضحيتين والى عدد من الجرحى أحدهم المحامي اسامة سعيد شعبان بجراح خطيرة وكان التقاتل بين طرفين مهمين في طرابلس افواج طرابلس أو عائلة آل حسون، والتوحيد الاسلامي وكل يضع "الحق" على الفريق الآخر كشأن أي خصام في هذه الدنيا الغابرة.

وبقطع النظر عن الاسباب ومنها الشحن العاطفي والسياسي فإنّ هذا لا يخفف من حدة الحدث الأمني الخطير والبشع بنتائجه ومراميه.

ومن غريب المفارقات ان ذلك حدث بعد أن أذيع في طرابلس اعلانان احدهما ما تعورف عليه باسم النفاء اللبناني الموحد المدعوم من تيار المستقبل وجمهرة من علماء الدين المسلمين والآخر باسم ميثاق السلام وهو الصادر عن بعض القوى الاسلامية ومنها حركة التوحيد الاسلامي.

من المعلوم ان حركة التوحيد بجناحيها (شعبان ـ ومنقسارة) مندرجتان في جبهة العمل الاسلامي المندرجة بدورها في قوى ٨ آذار بينما المجموعة الأخرى أفواج طرابلس مندرجة في تيار الموالاة ضمن قوى ١٤ آذار.

ان لغة السلاح باتت مرفوضة وممجوجة من الشارع الطرابلسي خاصة ومن الشارع اللبناني عامة فحسب هذين الشارعين ما اكتوى به من نار الحروب الأهلية الشرسة.

اننا هنا نسجل انّ هذه القناعة تحتل جزءا مهما لدى ابناء طرابلس لأي من المجموعات الحزبية انتموا فالدم اهراقه مرفوض والقتل حرام ومدان والفتنة اشد من القتل... تلك القناعة هي التي لجمت جميع الأطراف وأولئك الذين في العادة يصطادون بالماء العكر فضلا عن أن نزول الجيش وقوى الامن الداخلي فور حدوث الاجرام المدان ساعد على تحجيم الفتنة وترك الباب وسيعا للعدالة القضائية تأخذ مجراها.

ولقد دعونا في بيان اصدرناه يوم الجريمة المنكرة الى التزام الهدوء وترك الأمر للقوى الامنية والقضاء وللتداعي الى لقاء مصارحة ومكاشفة ومصالحة بناء على الوثيقتين الصادرتين عن تيار المستقبل والتوحيد كما اشرنا من قبل.

ان الأوضاع المعقدة التي يمر بها لبنان في هذه الايام الصعبة تدفعنا للالتزام بأقصى درجات الانضباط والمسارعة في حل أي اشكال امني غير ان القتل يحتاج دوما الى معالجة قضائية واعية.

ولا يسعنا الا الترحم على الضحيتين والطلب الى الله سبحانه ان يكلأ الجرحى وبخاصة من كانت اصابته خطيرة كالزميل المحامي اسامة شعبان.

في عيد المملكة العربية السعودية الوطني ضناوي يقول :
المملكة وظفت إمكاناتها الكبيرة لانقاذ لبنان وفلسطين والعراق

صدر عن مكتب رئيس اتحاد المؤسسات الاسلامية وبيت الزكاة وجمعية الانقاذ الاسلامية اللبنانية الدكتور محمد علي ضناوي بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٥ برقيا هنأ فيه جلالة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وصاحب السمو ولي عهده الأمين سلطان بن عبد العزيز بمناسبة اليوم الوطني للمملكة مشيدا بدور المملكة الرائد في خدمة قضايا العرب والمسلمين وفي مقدمتها لبنان وفلسطين والعراق مثوها بالجهود الكبيرة التي يقوم بها سفير المملكة الدكتور عبد العزيز خوجة لوضع لبنان على سكة الحل والانقاذ.

وكان د. ضناوي قد ارسل ببرقيتي تهنئة الى خادم الحرمين الشريفين والى سمو ولي عهده نائب رئيس مجلس الوزراء ضمنها التنويه بالمعاني الكبرى التي تقوم عليها المملكة وبأعمالها الجليلة في خدمة العالمين العربي والاسلامي على مختلف الصعد.